الفلسطينيين في أرض يكون لهم عليها سيادة كاملة، وقبولهم بحق دولة اسرائيل بالوجود ضمن حدود امنة ومعترف بها»[١٠].

لا بد من التأكيد هنا إلى أن موقف فرنسا من القضية الفلسطينية، لا ينطلق فقط من الأسس والمبادىء، وانما يتعلق أساساً بمصالح فرنسا في المنطقة العربية. وفرانسوا ميتران، الذي أصبح يدرك حاجات فرنسا للطاقة والأسواق العربية، يجد نفسه مضطراً لاتخاذ مواقف أكثر توازناً إزاء القضية الفلسطينية والقضايا العربية.

مصالح فرنسا في العالم العربي

وصل اليسار الفرنسي إلى السلطة في فترة يعاني فيها العالم الرأسمالي، ومنه فرنسا، من نتائج أعمق أزمة اقتصادية يعرفها، منذ نهاية الحرب الكونية الثانية. وتتجسد هذه الأزمة في انخفاض معدلات النمو لدرجة الصفر في العديد من هذه البلدان،والتباطؤ الاقتصادي، وارتفاع نسب التضخم ومعدلات البطالة، بحيث يقدر أن يتجاوز عدد العاطلين عن العمل في البلدان الصناعية الغربية ٣٠ مليوناً حتى أواخر العام الجاري[١١].

وفي فرنسا، ترك الرئيس الفرنسي السابق ديستان للرئيس الجديد، تبعة اقتصادية ثقيلة، تجد تعبيراتها في نسبة تضخم تجاوزت ١٣ ٪ سنة ١٩٨٠ وأكثر من ١,٨ مليون عاطل عن العمل، كما تجد تعبيرها في عجز الميزان التجاري[١٢]. وزاد في تعقيد الأمور، الحالة النفسية التي خلقتها أوساط الرأسمال حول «المخاطر» التي يشكلها وصول اليسار الفرنسي إلى الحكم، وما أدى اليه ذلك من انخفاض لأسعار الفرنك والأسهم الفرنسية في البورصة، من جهة، وارتفاع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة، وما أدى اليه ذلك من ارتفاع أسعار الدولار إلى أرقام قياسية، وبالتالي فاتورة النفط، من جهة أخرى، إضافة لجر الودائع في البنوك الاوروبية باتجاه السوق المالية الاميركية.

وفي ضوء هذه الأوضاع، وبسبب رغبة الرئيس الجديد، وحكومته إلى إيلاء الأولوية للاقتصاد، وحاجته إلى المال من أجل تنفيذ برامجه الاقتصادية والاجتماعية، فإن مصالح فرنسا التي تنامت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، في البلدان العربية، وعلاقاتها التجارية مع هذه البلدان، تكتسب أهمية استثنائية بالنسبة للنظام الجديد في بداية عهده. فعلى الصعيد الاقتصادي، بلغت واردات فرنسا، وخاصة من النفط، ٩١,٥ مليار فرنك فرنسي في سنة ١٩٨٠، مقابل صادرات قيمتها ٤٨,٧ مليار فرنك في نفس السنة أي بعجز قدره ٤٢,٨ مليار فرنك، وهذا العجز في الميزان التجاري (الذي كان ٢٥ملياراً فقط عام ١٩٧٩) تعوض عنه جزئياً ودائع الرساميل العربية في فرنسا والبالغة حوالي ٣٠مليار دولار، تشكل حوالي ٢٥ ٪ من الاحتياط الفرنسي من العملة الصعبة (١٢٠ مليار). ولكن التعويض الأساسي يأتي من مبيعات الأسلحة الفرنسية التي بلغ مجموع قيمتها في سنتي ١٩٧٩ و١٩٨٠ على التوالي، ٢٥ و٣٥ مليار فرنك، أرسل أكثر من نصفها إلى البلدان العربية[١٣]. وتعتبر فرنسا، أكثر بلدان السوق الأوروبية المشتركة علاقة مع العرب على الصعيد الاقتصادي، وتشير آخر الاحصاءات حول المبادلات الفرنسية – العربية إلى أن